

جدول إحالة مشاريع قوانين

الإحالة على اللجان	المشروع	المرجع	
		الإحالة	العدد
اللجان المتعهدة: * لجنة الطاقة والقطاعات الإنتاجية. - لجنة التشريع العام.	مشروع قانون يتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة. (تم تقديمه من قبل الحكومة ويهم وزارة الصناعة)	بتاريخ 2013/11/20	74
اللجنة المتعهدة: * لجنة البنية الأساسية والبيئة.	مشروع قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 34 لسنة 2007 المؤرخ في 4 جوان 2007 والمتعلق بنوعية الهواء. (تم تقديمه من قبل الحكومة ويهم وزارة التجهيز والبيئة)	بتاريخ 2013/11/20	75
اللجنة المتعهدة: * لجنة المالية والتخطيط والتنمية.	مشروع قانون يتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2013. (تم تقديمه من قبل الحكومة ويهم وزارة المالية)	بتاريخ 2013/11/20	76
اللجنة المتعهدة: * لجنة المالية والتخطيط والتنمية.	مشروع قانون يتعلق بقانون المالية لسنة 2014. (تم تقديمه من قبل الحكومة ويهم وزارة المالية)	بتاريخ 2013/11/20	77

رئيس المجلس الوطني التأسيسي

مصطفى بن جعفر

011 / 17074

جدول الوثائق الموجهة

إلى

السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

المرور الترتيب	بيان محتويات الوثائق	اللاحظات
01	رسالة إحالة إلى السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي ممضاة من قبل السيد رئيس الحكومة	للتفضل بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي مع العلم أن الوزارة المختصة متابعة مشروع هذا القانون هي وزارة التجهيز والبيئة.
02	مشروع قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 34 لسنة 2007 المؤرخ في 4 جوان 2007 والمتعلق بنوعية الهواء	
03	شرح أسباب مشروع القانون.	

تونس في 20 نوفمبر 2013
الوزير لدى رئيس الحكومة
الإمضاء: فور الدين البعير

2013/75

الواردات عدد

20 نوفمبر 2013

المجلس الوطني التأسيسي
مكتب الضبط المركزي

مشروع قانون 2013/75

يتعلق بتنقيح القانون عدد 34 لسنة 2007 المؤرخ في 4 جوان 2007

والمعلق بنوعية الهواء

فصل وحيد:

تعوض عبارة " في أجل أقصاه ثلاث سنوات" الواردة بالفقرة الأولى من الفصل 11 من القانون عدد 34 لسنة 2007 المؤرخ في 4 جوان 2007 و المتعلق بنوعية الهواء بعبارة "في أجل أقصاه ست سنوات".

2013/75

الواردات عدد
2013 نوفمبر 20
المجلس الوطني التأسيسي مكتب الضبط المركزي

شرح الأسباب 2013/75

(مشروع قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 34 لسنة 2007 المؤرخ في 4 جوان 2007 والمتعلق بنوعية الهواء)

يهدف مشروع هذا القانون إلى تنقيح القانون عدد 34 لسنة 2007 المؤرخ في 4 جوان 2007 والمتعلق بنوعية الهواء وذلك في اتجاه منح مهلة زمنية تقدر بثلاث سنوات إلى المؤسسات الصناعية حتى تتمكن من الاستجابة إلى الحدود القصوى لملوثات الهواء التي حددها الأمر عدد 2519 لسنة 2010 المؤرخ في 28 سبتمبر 2010 والمتعلق بضبط الحدود القصوى عند المصدر لملوثات الهواء من المصادر الثابتة.

هذا وتعود أهم الأسباب إلى منح هذه المهلة في ما يلي :

- استحالة تطبيق الحدود القصوى الواردة بالأمر المذكور في الأجل المحددة بالنسبة للعديد من المؤسسات العاملة في قطاعي الصناعة والطاقة ويعود ذلك لعدة اعتبارات أهمها أن بعض المنشآت ذات صبغة المرفق العمومي الحيوي المعنية بتطبيق الأمر لا يمكن إيقافها لفترة طويلة لتتركز المعدات اللازمة مثل محطة إنتاج غاز (مسكار) ومحطات توليد الكهرباء التابعة للشركة التونسية للكهرباء والغاز،
- توجد بعض القطاعات الصناعية على غرار إنتاج الغاز الطبيعي التي عبر أصحابها على استعدادهم الكلي لاحترام جميع مقتضيات الأمر خلال ثلاث سنوات المقبلة في انتظار تركيز وتشغيل التجهيزات اللازمة للحد من الانبعاثات طبقا لمقتضيات الأمر،
- رغم الإرادة المتوفرة لدى بعض الصناعيين لتطبيق مقتضيات الأمر إلا أن تركيز التجهيزات اللازمة للحد من الانبعاثات الغازية طبقا للحدود القصوى المنصوص عليها بالأمر يتطلب مزيدا من الوقت يفوق الثلاثة سنوات المنصوص عليها بالقانون الإطار المتعلق بنوعية الهواء،
- عدم إقبال مصنعي الاسمنت على الاستثمار في ميدان تثمين النفايات كمحروقات بديلة بمصانعهم باعتبار أن بعض الحدود القصوى للانبعاثات الغازية الواردة بالأمر المذكور والمتعلقة بالانبعاثات الغازية عند استعمال النفايات لا يمكن احترامها إلا باستثمارات باهضة جدا كما طالبوا في العيد من المناسبات بضرورة مراجعة هذه الحدود تتاغما مع التوجيهات الأوروبية في هذا الشأن.

2013/75

ذلك هو الغرض من مشروع القانون المعروض.

الواردات مـ
20 نوفمبر 2013
المجلس الوطني التأسيسي مكتب الضبط المركزي